# تونس

## اللجنة الثالثة

## كلمة الجمهورية التونسية

## في أشغال الدورة السادسة والستين

## حول موضوع "حقوق المرأة"

## يلقيها

## معالي السفير عثمان الجرانديي

الرجاء التثبت عند الاستماع

البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

**سيدي الرئيس،**

إسمحوا لي في بادئ الأمر أن أهنئكم لتوليكم رئاسة اللجنة الثالثة راجيا أن تكلل أشغال هذه الدورة بنتائج مثمرة وإيجابية ومتمنيا لكم ولكافة أعضاء المكتب المزيد من التوفيق والنجاح.

يود وفد بلادي أن يضم صوته للخطابين الذين ألقيا بإسم المجموعة العربية ومجموعة السبع وسبعين والصين.

**سيدي الرئيس،**

إن النهوض بالمرأة في مجتمعاتنا وتمكينها من ممارسة حقوقها وواجباتها وضمان كرامتها رهان حضاري إستراتيجي وجزء لايتجزأ من مفهوم التنمية ببعديها الإجتماعي والإقتصادي.

لقد بادرت بلادنا منذ الإستقلال بوضع منظومة من التشريعات الإجتماعية التي تناولت تكريس حقوق وحريات المرأة من أجل حفظ كرامتها وتحقيق المساواة والشراكة مع الرجل في الأسرة والمجتمع.

ولعل أهم هذه التشريعات "مجلة الأحوال الشخصية" التي صدرت سنة 1956 والتي ترجمت رهان تونس على المرأة والارتقاء بحقوقها إلى المساواة مع الرجل.

إذ تعتبر هذه المجلة من أكثر القوانين حداثة، حيث عالجت الكثير من المسائل كإقرار حرية الزواج، ومنع تعدد الزوجات ومعاقبة كل من يخرق هذا المنع بعقوبة جزائية، وإقرار المساواة الكاملة بين الزوجين في كل ما يتعلق بأسباب وإجراءات وآثار الطلاق.

ولئن راهن النظام السابق على سكوت المرأة على خلفية أنه كان يذكرها ببعض الاجراءات في كل مناسبة ويستعملها كواجهة سياسية لتلميع صورته فقد ساهمت المرأة التونسية في إنجاح ثورة 14 جانفي المجيدة دفاعا عن معاني الحرية والعدالة الاجتماعية وسعيا منها للحفاظ على مكتسباتها وما حققته من حرية ومكانة في المجتمع.

وهي تساهم اليوم من مواقع مختلفة سياسية ونقابية وحقوقية في مسار الانتقال الديمقراطي وتتمسّك بمشاركتها الفعلية في كتابة دستور جديد لتونس يدخل به الشعب التونسي تاريخه السياسي النيّر وتضمن به المرأة التونسية حقوقها وتدعمها وتطورها من أجل المساواة الكاملة.

و إدراكا منها أن صيانة حقوق المرأة وإثراء مكاسبها بعدا رئيسيا من أبعاد حقوق الإنسان وأن الشراكة المتكافئة بين المرأة والرجل في إدارة شؤون الأسرة والمجتمع هي مفتاح المستقبل وتحقيق التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والتحديث السياسي، قامت الحكومة المؤقتة، على إثر الثورة المجيدة، بأخذ جملة من التدابير والقرارات الرائدة التي من شأنها أن تعزز المكاسب التي تحققت لفائدة المرأة التونسية ولعل اهمها:

- سحب جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"،

- اقرار مبدأ التناصف في القوائم الانتخابية بداية من انتخابات المجلس التأسيسي المقررة ليوم 23 اكتوبر القادم والذي يعد مكسبا تاريخيا من شانه ان يحفز الأحزاب السياسية على مزيد تشريك المراة في الحياة العامة.

كما قامت وزارة المرأة في الحكومة الانتقالية المؤقتة بالتعاون مع وزارة الثقافة وعديد الجمعيات الوطنية والدولية، بتكوين مختصين في توجيه وتأطير النساء ضحايا العنف في الأماكن العامة واللاجئات والنازحات من التراب الليبي بسبب الأزمة الدائرة هناك.

وعلى ضوء انتخابات المجلس التأسيسي المقررة ليوم 23 أكتوبر القادم تم بمبادرة من مجموعة من الجامعيين والخبراء وممثلي الحكومة، تنظيم حملات تحسيسية قصد رسخ ثقافة المواطنة والديمقراطية لدى المراة التونسية وحثها على المشاركة في الانتخابات كناخبة وكمترشحة وتوعيتها بضرورة الإسهام في الحياة العامة.

**سيدي الرئيس،**

إن تونس اليوم، بحاجة إلى تظافر جهود مجتمعها بمختلف مكوناته وشرائحه لإنجاح الانتقال الديمقراطي بما هو انتقال إلى مرحلة الإرادة الجماعية وبلوغ دولة المؤسسات والقطع مع مرحلة الاستلاب السياسي والوصاية على إرادة الشعب التي طالت أكثر من خمسين سنة.

لقد برهنت المرأة التونسية أنها امرأة قوية تستحق ما توصلت اليه من مكانة متميزة ومرموقة، لذلك فستكون مؤكدا خير سندا لبناء مجتمع الغد الذي ستحرص تونس حكومة وشعبا على بناء معالمه بحيث يكفل جميع الحريات والحقوق للمرأة والرجل على حد السواء.

**و شكرا سيدي الرئيس**